اصطلاحي لا لغوي فلا يقتضي المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه
واقول الذات المنسوب اليه كما يطلق على نفس الحقيقة يطلق على ما صدق
عليه الحقيقة فربما يراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة
الى ما صدق عليه الحقيقة كما يمكن نسبة جزئيها اليه **والذاتي** قد
سبق بيانه وهو المراد منه وهو اقسام ثلثة لانه اما مقول في
جواب ما هو او في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الفصل او المقول
في جواب ما هو اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة
والخصوصية معا وهو النوع ولذا قال **اما مقول في جواب ما**
هو بحسب الشركة فقط كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
فان الحيوان جواب لقولنا ما الانسان والفرس لا لقولنا ما الا
نسان لان السائل بما هو انما يسأل عن تمام الحقيقة وليس الحيوان
تمام حقيقة الانسان المحضة بل تمام حقيقة المشتركة مع الفرس
فلا بد من قولنا فقط والا لم يصح قوله **وهو اي وذلك المقول**

الجنس

الجنس لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة فكان المراد ذلك
وان لم يذكره **وبيانه** كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب
ما هو فالكلي جنس للجنس شامل لسائر الكليات والمقول انما ذكر ليتعلق
به على كثيرين فليس شيء منهما مستدركا واغا ذكر على كثيرين ليوصف بقولنا
مختلفين بالحقيقة وقوله مختلفين بالحقيقة احتراز عن النوع
وخاصة والفصل القريب وتخصيص الاحتراز بالنوع تحكم وقوله في جواب
ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس واغا كان
هذا التعريف واشباهه رسما لان المقولية عارضة للكليات والتعريف بالعارض
رسم وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي المختلف بالحقيقة سواء
قيل عليها او لم يقل انما المقولية وكونه صالحا لها فهي عارض له بعد تقومه
كذا في شرح الاشارات قال يلتفت الى ما يقال من انها حدود لكونها
امورا اعتبارية فان قلت جنس الجنس اخص من مطلق الجنس ولا يجوز
تعريف العام باحد خواصه قلت انا نريد به عدم الجواز عند اتحاد اعتبا

Copyright © King Saud University